مختارات من الصحف العبرية

العدد 4210، 5-1-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

الدمار الذي خلّفه القصف الإسرائيلي في وسط مدينة غزة
(نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

عاموس هرئيل: تغيير الوضع في الشمال يمكن أن يدفع إسرائيل إلى عملية عسكرية واسعة النطاق 2

مئير بن شابات: الطريق إلى النصر تمر عبر محور فيلاديلفيا 6

إيتمار أيخنر: الخطة التي يقترحها وزير الدفاع يوآف غالانت بشأن "اليوم التالي للحرب" في غزة 9

مجموعة من الباحثين برئاسة مئير إلران ورفكا ميلر وعينات شابيرا: الدعم الواسع في أوساط الجمهور الإسرائيلي لأهداف الحرب ضد "حماس" 11

أخبار وتصريحات

قيادة الجيش الإسرائيلي تقرّر تعيين فريق خارجي للتحقيق في سلسلة الإخفاقات الاستخباراتية والعسكرية التي تزامنت مع هجوم "حماس" يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 16

إسرائيل تختار خبيراً بريطانياً في القانون الدولي ليمثلها أمام محكمة العدل الدولية في سياق الردّ على دعوى جنوب أفريقيا 17

تقرير: الشرطة الإسرائيلية تواجه صعوبات جمّة في العثور على ضحايا اعتداءات جنسية يمكن أن يكونوا تعرضوا لها خلال هجوم "حماس" 18

استطلاع "معاريف" الأسبوعي: في حال إجراء الانتخابات العامة الآن، سيحصل "معسكر نتنياهو" على 46 مقعداً ومعسكر الأحزاب المناوئة له على 64 مقعداً 20

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

عاموس هرئيل – محلل سياسي
"هآرتس"، 2024/1/5

تغيير الوضع في الشمال يمكن أن يدفع إسرائيل إلى عملية عسكرية واسعة النطاق

- الواقع الاستراتيجي على الحدود الشمالية يحتل، بالتدريج، مكانة مهمة في اعتبارات الحكومة والمؤسسة الأمنية، من دون علاقة بمقتل المسؤول الكبير في "حماس" صالح العاروري، الذي اغتيل في بيروت. بدأ الجيش الإسرائيلي، عملياً، بالانتقال إلى المرحلة الثالثة من العملية العسكرية في قطاع غزة، ومن دون إعلان ذلك رسمياً، وبدأ بخفض تدريجي لحجم القوات وتمركُزها في ساحات العمليات. في لبنان، الظروف لا تقل تعقيداً، ويمكن أن تتصاعد، ليس فقط لأن حزب الله و"حماس" يريدان الانتقام لمقتل العاروري، بل لأن إسرائيل وضعت نفسها في وضع معقد، يمكن أن يدفعها إلى عملية عسكرية واسعة النطاق، إذا لم تثمر المساعي السياسية.
- عاموس هوكشتاين، موفد الرئيس جو بايدن، وصل أمس إلى إسرائيل، في محاولة للدفع قدماً بحلّ ينهي الحرب في الشمال. وسيصل وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في مطلع الأسبوع المقبل. مصدر المعضلة في الشمال بدأ في المرحلة الأولى من الحرب، عشية الهجوم "الإرهابي" لـ"حماس" على "غلاف غزة"، وبعده، بدأ حزب الله بإطلاق القذائف والصواريخ المضادة للدروع، وقررت إسرائيل إجلاء سكان المستوطنات الواقعة على مسافة 3 كلم ونصف من السياج الحدودي. وحل محلهم جنود الجيش الإسرائيلي، ومنذ ذلك الحين، يطلق حزب الله الصواريخ يومياً، ويتسبب بمقتل عدد لا بأس به (15 قتيلاً حتى الآن)، فضلاً عن الدمار الكبير. لقد شملت توجيهات قيادة الجبهة الداخلية إخلاء كريات شمونة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

أيضاً، وبلغ مجموع الذين غادروا منازلهم 60 ألف شخص، بعضهم من سكان مستوطنات أبعد، وفعلوا ذلك من دون طلب من الدولة. ولا يخفف من معاناة النازحين أن عدد النازحين الذين غادروا قراهم في الجنوب اللبناني أكبر بكثير. وينتظر المواطنون في شمال إسرائيل تحسناً جذرياً في وضعهم الأمني، ويطالبون الحكومة بالعمل بسرعة من أجل تغيير هذا الوضع.

- كل مَن يسكن بالقرب من الحدود مع لبنان، في مستوطنة ذات باب أصفر، على سبيل المثال، في مرغليوت التي تبعد منازلها مئات الأمتار عن السياج، يشعر بأن "مذبحة غلاف غزة" حدثت في منزله، ولم يرَها فقط على شاشة التلفزيون. لا يكتفي السكان بوعود الجيش بانسحاب مقاتلي كتيبة الرضوان من منطقة السياج (هدف تحقّق في جزء من المواقع)، بل يريدون التأكد من أن الحزب كله ابتعد إلى شمال نهر الليطاني، أي على بُعد 18 كلم عن الحدود.
- لقد وعدت الحكومة والجيش في مرحلة سابقة بتغيير الوضع، ومن المحتمل أنهما بهذه الطريقة، قيدا نفسيهما بأنه لا مفر من عملية عسكرية. إن تبادُل إطلاق النار في إطاره الحالي، يمكن أن يستمر عدة أشهر، وخلالها، ستُبذل محاولات أميركية – فرنسية، هدفها التوصل إلى حل سياسي. لكن حظوظ نجاح هذه المحاولات ليست كبيرة، من هنا، بعد استنفاد المساعي الدبلوماسية، ثمة احتمال أن تقوم إسرائيل بعملية عسكرية. وهذا من دون أن نذكر أن احتمال قيام حزب الله بردّ قاسٍ على موت العاروري، قد يدفع الطرفين إلى مسار من سوء حسابات يؤدي إلى تصعيد حقيقي. هل هناك فرصة لعودة المواطنين إلى الحدود مع لبنان، قبل التوصل إلى حل؟ في الجيش يتوقعون أنه بعد نشر قوات كبيرة للحماية، إلى جانب تحسين خط الدفاع، والقليل من الوعظ الصهيوني، سيقتنع السكان بالعودة. لكن هذا ليس أمراً مضموناً.
- لقد اتُخذ قرار إخلاء المستوطنات تحت ضغط كبير، وبينما كانت جروح "مذبحة" الجنوب لا تزال مفتوحة وتنزف. لاحقاً، يمكن التساؤل عما إذا كانت هذه الخطوة متسرعة. هناك مَن سيدّعي أن حزب الله كان سيقلل من

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إطلاق صواريخه على المستوطنات لو بقيت آهلة. الإخلاء الكثيف والواقع الناشىء بعده، هما جزء من المفاجآت في الشمال التي نتجت من الحرب، ومن صدمة الهجوم المفاجىء لـ"حماس"، وحقيقة استمرار القتال منذ 90 يوماً من دون رؤية نهايته في وقت قريب.

- تُطرح هنا مسائل تاريخية: لقد تفاخرت إسرائيل دائماً بأن المحراث هو الذي يحدد خط الحدود، والأرض المحروثة يجري العمل فيها حتى الثلم الأخير. حالياً، وفي ضوء "مذبحة الغلاف" وإطلاق النار في الشمال، أجلت إسرائيل مواطنيها عن منطقتَي الحدود، مع غزة ومع لبنان، وسمحت فقط بوجود الجيش. للمرة الأولى، لم يعد العمل الزراعي في الكيبوتسات، بالقرب من السياج على طول الحدودَين، أمراً مفروغاً منه.
- التحفظ الشعبي في لبنان عن حرب مع إسرائيل واضح وقوي. حتى بعد اغتيال العاروري، حذّرت الحكومة اللبنانية حزب الله من مغبة جرّ الدولة إلى حدث كارثي يؤدي إلى خرابها.
- .... في الأمس، كان التقدير في الجيش الإسرائيلي أنه حتى لو جرى رد على اغتيال العاروري في وقت قريب، فسيكون تحت عتبة حرب إقليمية (بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، يجب التعامل مع هذه التقديرات بالحذر المطلوب). من المنتظر أن يلقي الأمين العام لحزب الله خطاباً ثانياً اليوم. بالإضافة إلى التعهد بالانتقام، أرسل نصر الله تحذيراً مشروطاً: إذا بدأت إسرائيل حرباً شاملة، فإن الحزب سيتخلى عن كل القيود، وهو لم يهدد بهجوم استباقي وشامل.

رسالة إلى إيران

- دُفن العاروري في بيروت أمس، غداة ذكرى السنة الرابعة لاغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني في عملية اغتيال أميركية بالقرب من بغداد. لقد كان العاروري صلة الاتصال بين "حماس" والإيرانيين، وجزءاً من المحور الراديكالي الذي بناه سليماني في مختلف أنحاء الإقليم. والعاروري نفسه تحدث في بداية السنة عن "وحدة الساحات": النضال المشترك بين "حماس" وحزب الله وإيران والميليشيات الشيعية ضد إسرائيل. هذا النضال في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

نهاية الأمر لم يكن مشتركاً فعلاً: لقد شنّ يحيى السنوار هجومه من دون أن يخبر سائر أعضاء المحور.

- تدير إيران استراتيجيا واضحة للغاية منذ بداية الحرب في غزة. وهي تقدم تأييداً محدوداً لـ"حماس"، من خلال أذرعها الأُخرى في المنطقة، وتجنبت الدخول مباشرة إلى الخط الأول للنار. لكن سيطرتها على الوضع ليست كاملة. لقد خلق الحوثيون أزمة دولية عندما بدأوا بسلسلة هجماتهم في البحر الأحمر، وتقريباً، أغلقوا مضيق باب المندب وقناة السويس. وإذا كانت طهران بنَت موقفها على مغادرة الأميركيين المنطقة بالتدريج، فمنذ بداية الحرب، حدث العكس؛ زادت الولايات المتحدة في وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وقدمت تأييداً حقيقياً لإسرائيل.
- تدفع إيران وأذرعتها في المنطقة الثمن. في الأول من أمس، وقع هجوم انتحاري نفّذته "داعش" خلال إحياء الذكرى السنوية لاغتيال قاسم سليماني في إيران. وفي الأمس، وفي خطوة غير مسبوقة، اغتالت الولايات المتحدة زعيماً رفيع المستوى لإحدى الميليشيات الشيعية في العراق. هذا كان رداً أميركياً على عشرات الهجمات الصاروخية على قواعد عسكرية أميركية في العراق وسورية منذ بداية الحرب في غزة. كما جرى اتهام إسرائيل خلال أسبوع باغتيالَين؛ العاروري والجنرال الإيراني رضي الموسوي الذي قُتل في دمشق.
- في الأمس، ذكرت "النيويورك تايمز" في تقرير لها، أن المرشد الأعلى علي خامنئي طلب من رؤساء القوات الأمنية التحلي "بالصبر الاستراتيجي" والامتناع من مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة. اغتيال العاروري في قلب الضاحية، هو رسالة إلى حزب الله وإيران: إسرائيل مستعدة للمخاطرة وتصعيد إضافي في الشمال، تزامناً مع محاربتها لـ"حماس" بكل الوسائل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

<u>مئير بن شابات – رئيس مجلس الأمن القومي سابقاً</u>
"إسرائيل اليوم"، 4/1/2024

الطريق إلى النصر تمر عبر محور فيلاديلفيا

- القيادة السياسية – الأمنية في إسرائيل تواجه سلسلة من التحديات والمعضلات بشأن الخطوات المقبلة. ومن أجل الحسم بطريقة سليمة، يجب مشاهدة الفيديوهات من أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، ليلاً ونهاراً، وأن نتذكر أن هذه الحرب فُرضت على إسرائيل، وبدأت في ظروف استهلالية صعبة جداً، ولذلك، يجب على إسرائيل إنهاءها بنصر واضح. وللوصول إلى الأهداف التي تم تحديدها، يجب التعامل مع 3 تحديات مركزية، تستطيع دولة إسرائيل والجيش التعامل معها.

التعامل مع شبكة الأنفاق

- إسرائيل لا يمكنها أن تسمح بوجود شبكة أنفاق كبيرة تابعة لـ"حماس"، بكل ما تتضمنه في قطاع غزة. وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمن كشف هذه الشبكة وتفكيكها باهظ جداً. استمرار الجهود للتعامل مع الأنفاق سيطيل زمن الحرب، ويحصد أثماناً إضافية من قواتنا، وأيضاً يعزز الضغط السياسي على إسرائيل. ولتفادي ضغط الوقت في هذا المجال، على إسرائيل أن توضح أنه ما دامت توجد أنفاق، فإن القتال سيستمر. المنطقة التي لا تزال توجد فيها أنفاق، ستُعتبر "منطقة قتال"، وسيتم التعامل مع الموجودين فيها على أنهم أعداء، من دون علاقة لوجود القوات البرية في هذه المناطق (عبر القصف الجوي مثلاً). وهذا كله يستمر حتى تفكيك الأنفاق، من دون قيود زمنية.
- ما يعنيه هذا القرار هو أن سكان مدينة غزة وشمال القطاع لن يستطيعوا العودة إلى منازلهم ما دامت الأنفاق تحت منازلهم. وبالإضافة إلى الفائدة التي تنطوي عليها المواجهة مع الأنفاق، يجب الافتراض أن هذا الأمر

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

سيزيد في الضغوط، وأيضاً في غضب الجمهور على "حماس".

رفح ومحور فيلادلفيا

- تجربة الماضي تشير إلى أنه لا يمكن منع تهريب السلاح إلى قطاع غزة من دون سيطرة فعلية على محور فيلادلفيا والحدود بين غزة ومصر. منظومات الرقابة والاستناد إلى ترتيبات أُخرى في هذا السياق، فشلت فشلاً ذريعاً. وما دام تدفُّق السلاح مستمراً من سيناء إلى قطاع غزة، فلن يكون من الممكن ضمان نزع السلاح من القطاع، ولن يكون هناك قيمة كبيرة لجهود الجيش و"الشاباك" التي ستوظَّف في البحث وتفكيك السلاح داخل القطاع.
- وجود عزل فاعل بين غزة ومصر لن يخدم المصلحة الأمنية الإسرائيلية فقط، بل أيضاً مصلحة الأمن القومي المصري – منع وصول "مخرّبي حماس" من غزة إلى مصر. وللتذكير، فإن حركة الإخوان المسلمين هي المنافس المرّ للنظام الحاكم في مصر، و"حماس" هي المجموعة المسلحة الأقوى في هذه الحركة. وأكثر من ذلك، تقتضي المصلحة المصرية منع وصول "حماس" إلى سيناء. في الماضي القريب، شكلت العلاقة بين "حماس" وجِهات من الجهاد العالمي في سيناء تهديداً أمنياً للقوات المصرية.
- حتى بافتراض أنه يمكن الوصول إلى تفاهمات مع مصر بشأن هذه القضية، فيجب أن يكون هناك رد على تحدّيَين عملانيَين: الطريقة التي من خلالها يمكن العمل عسكرياً في منطقة ذات كثافة عالية استقبلت آلاف الأشخاص الذين نزحوا من شمال القطاع؛ والشكل الذي يمكن من خلاله الدفاع، بأمان ولوقت طويل، على هذا الشريط الضيق. في المؤسسة الأمنية يتذكرون جيداً العمليات في هذه المنطقة خلال فترة ما قبل الانسحاب [سنة 2005]، ولديهم ما يمكن قوله عن استخلاصات تلك الفترة.

تقليص أضرار المساعدات المدنية

- كثُر الحديث عن الثمن الذي تدفعه إسرائيل بسبب دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع. وبافتراض أن هذا يشكل شرطاً لدعم الولايات

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المتحدة ومساعداتها، فإنه لا يزال من الممكن التأثير في مجال منع "حماس" من الاستفادة من هذه الأرباح التي تجنيها اليوم.

- أولاً، لم يتأخر الوقت من أجل تعريف منطقة داخل القطاع بأنها منطقة "خفض التصعيد"، يمكن فيها فقط الحصول على المساعدات الإنسانية. إسرائيل يمكنها أن تسمح لكل مَن يريد إدخال مساعدات إنسانية بإدخالها إلى هذه المنطقة، ثم دعوة سكان القطاع إلى هذه المنطقة.
- ثانياً، حتى في الظروف الحالية، لا يوجد أي سبب لاستمرار السماح لـ"حماس" بالسيطرة على توزيع المساعدات، وبذلك تقوي سيطرتها. على إسرائيل مهاجمة كل شرطي، أو ناشط آخر من "حماس"، يتم إرساله للقيام بهذه المهمة. ولتفكيك سلطة "حماس"، يجب نزع مواردها التي تحفظ قوتها في أوساط المجتمع. ولا يجب الخوف من الفوضى التي يمكن أن تحدث نتيجة ذلك. هذه هي الطريقة الوحيدة لتفكيك النظام في غزة بشكل حقيقي.

واقع جديد في القطاع

- الانتصار على "حماس" يحتاج إلى خلق واقع جديد في القطاع، لا يسمح بنموّ جهات "إرهابية" من جديد. وفعلاً، توضح أجهزة الأمن أن تغييرات جذرية كهذه تتطلب العمل المستمر من دون وجود ساعة توقيت. في قطاع غزة سنة 2024، وبوجود نسبة دعم عالية جداً لـ"حماس"، وما دامت توجد نواة قوية ومنظمة ومسلحة للحركة، فإن "حماس" ستبقى القوة المركزية في القطاع، بغض النظر عن هوية وتعريف الجهة التي ستدير القطاع وقضاياه المدنية، رسمياً.
- السيطرة الإسرائيلية على المنطقة كلها، وترك شمال القطاع ومدينة غزة من دون سكان، بالإضافة إلى منع "حماس" من السيطرة على المساعدات الإنسانية ومهاجمة الشرطة، والجهات الأُخرى التابعة لـ"حماس" التي تمثل سيطرتها الفعلية في القطاع – ستمنح إسرائيل أداة الضغط المطلوبة لتحرير المخطوفين. ما دامت "حماس" لا تزال غير مقتنعة بأن إسرائيل مصممة على القضاء على وجودها في غزة، فإنها ستستمر بتبنّي موقف عنيد أيضاً بشأن قضية المخطوفين.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إيتمار أيخنر – صحافي
"يديعوت أحرونوت"، 4/1/2024

الخطة التي يقترحها وزير الدفاع يوآف غالانت بشأن "اليوم التالي للحرب" في غزة

[نشرت الصحيفة في سياق تغطيتها الجلسة التي عقدها الكابينيت السياسي – الأمني مساء الخميس، لمناقشة مسألة اليوم التالي" في قطاع غزة، والتي انفجر فيها خلاف شديد بين أعضائها، وهو ما أدى إلى تأجيل النقاش، الخطوط العريضة للخطة التي اقترحها غالانت بشأن "اليوم التالي للحرب في غزة"، نقتطف أهم ما جاء فيها]

- شدد غالانت في خطته على أن القتال سيستمر حتى تحقيق أهداف الحرب، وهي: إعادة المخطوفين، والقضاء على القدرات العسكرية والسلطوية لـ"حماس"، وإزالة التهديد العسكري من قطاع غزة. كما أن الانتقال إلى المراحل يهدف أيضاً إلى خدمة أهداف الحرب: ففي شمال القطاع، ووفقاً للإنجازات العسكرية التي تحققت في الميدان، ستنتقل إسرائيل إلى أسلوب قتالي جديد: اقتحامات، وتدمير بنى تحت الأرض، وهجمات من الجو والبر، وعمليات خاصة. في جنوب القطاع، سيتوجه الجهد العملاني نحو اغتيال قيادة "حماس" وإطلاق المخطوفين، وهذا الجهد "عابر للمراحل"، وسيستمر خلال الوقت المطلوب. هدف القتال في هذه المرحلة سحق "جيوب المقاومة" التي بقيت في الميدان، وفي آن معاً، الدفع قدماً ببديل لقيام سلطة غير معادية لإسرائيل.
- يضع غالانت بعض الأسس والمصالح المهمة لإسرائيل في اليوم التالي للحرب:
- **أمنياً**، ضمان عدم سيطرة "حماس" على قطاع غزة، وأنها لم تعد تشكل

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تهديداً أمنياً لمواطني إسرائيل التي ستحتفظ بحُرية العمل العسكري في القطاع. ولن تفرض قيوداً على استخدام القوة العسكرية

- **مدنياً،** بعد تحقيق أهداف الحرب، ستسلم إسرائيل المسؤولية المدنية عن القطاع، بحيث لن يكون فيه وجود مدني إسرائيلي. يتحدث غالانت عن 4 أضلاع للمربع المدني الذي سيكون مسؤولاً عن دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع"، وبحسب الموقف الذي تبلور في النقاشات التي أجرتها المنظومة الأمنية، ستقدم إسرائيل معلومات لتوجيه العمليات المدنية التي ستقوم بها قوة دولية متعددة الجنسيات؛ ولضرورات أمنية، ستراقب إسرائيل البضائع التي تدخل إلى غزة.
- **مصر؛** في رأي غالانت، لمصر دور أساسي، كونها الدولة التي تشكل جسراً للدخول إلى القطاع، وتُجري إسرائيل معها حواراً متواصلاً بشأن الحلول الموقتة والدائمة من أجل تولّي سلطة مختلفة في قطاع غزة. كما تُجري إسرائيل حواراً مع مصر والولايات المتحدة من أجل تأمين فصل فعال للحدود بين غزة ومصر بوسائل تكنولوجية ومادية، وبشأن سيطرة مشتركة على دخول البضائع. وجرى الحديث في جلسة الحكومة عن إقامة عائق تحت الأرض على محور فيلادلفيا، جنوبي العائق الذي أقيم بين غزة والغلاف، بتمويل أميركي.
- **قوة مهمات متعددة الجنسيات،** تقودها الولايات المتحدة، وشركاؤها من دول غربية أوروبية ودول عربية معتدلة، والمقصود السعودية والإمارات. تأخذ هذه القوة على عاتقها مسؤولية إعادة إعمار القطاع، اقتصادياً ومادياً. وستكون العنوان الرئيسي للجهات الدولية المهتمة بالمساعدة في إعادة إعمار القطاع.
- **الفلسطينيون،** الجهة المسيطرة على الأرض، ستعتمد على قدرات الأجهزة الإدارية الموجودة في قطاع غزة. والمقصود 30 ألف موظف يقيمون بالقطاع، وهم الذين سيشكلون الأجهزة الإدارية التي ستدير القطاع وتعالج مسألة المياه والصرف الصحي وجمع النفايات. جزء صغير من هؤلاء يتماهى مع "حماس"، وهم في أغلبيتهم، مقيمون بالقطاع منذ عشرات الأعوام. تعتمد هذه الأجهزة على لجان محلية تتألف من أطراف من غزة،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ستوافق إسرائيل على تعيينهم في القوة المتعددة الجنسيات، كمسؤولين عن المجال المدني، بشرط أن يكونوا غير مُعادين لإسرائيل. الفلسطينيون يقطنون في غزة، وبالتالي، فإن السيطرة ستكون للفلسطينيين، بشرط عدم معاداتهم لإسرائيل وعدم العمل ضدها.

- وفيما يتعلق بمن يفرض النظام في القطاع، أوضح غالانت أن هذه النقطة لا تزال موضع نقاش، ولم يُتخذ قرار بشأنها بعد. لقد قامت إسرائيل بوضع خريطة للعشائر والأكاديميين وجِهات في السلطات المحلية في القطاع وخريطة علاقاتهم والتزاماتهم. وسيتأكد الشاباك، الذي ينسّق نشاطات الحكومة، من أنهم ليسوا من "حماس".
- **التعليم،** تدرك إسرائيل أن الأونروا كيان معادٍ، وعملية إبعادها يجب أن تتم، بعد إيجاد بديل واقعي يعمل وفق جدول زمني معين. ستسعى إسرائيل للتعاون مع أطراف غير معادية، وستحرص على دفع رواتب للأطراف المسؤولة عن توزيع الطعام والمياه على سكان غزة، وأن يكونوا غير مُعادين لإسرائيل.
- **بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية،** حتى الآن، هناك إدراك في إسرائيل أن السلطة الفلسطينية غير قادرة، ومن الخطأ أن تتحمل مسؤولية الحكم في غزة. الأميركيون أيضاً يشترطون دخول سلطة فلسطينية مجددة، قامت بإصلاحات.

<u>مجموعة من الباحثين برئاسة مئير إلران – باحث رفيع في معهد دراسات الأمن القومي، كان نائباً لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الفترة 1987 –1989. كان شريكاً في مفاوضات كامب دايفيد ووادي عربة.</u>
<u>حائز شهادة الدكتوراه؛ رفكا ميلر وعينات شابيرا – باحثتان في المعهد</u>
"مباط عال"، العدد 1809، 2024/1/4

الدعم الواسع في أوساط الجمهور الإسرائيلي لأهداف الحرب ضد "حماس"

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- تم صوغ وعرض أهداف الحرب التي تشنها إسرائيل ضد "حماس"، علناً، عبر مجموعة من الصيغ، وهي تجتمع على القضاء على "حماس"، وإبادة قدراتها العسكرية والسلطوية، وعلى التهديد "الإرهابي" لإسرائيل من قطاع غزة، وبذل الجهد الأقصى لإطلاق سراح المخطوفين. من شأن منسوب الإسناد الشعبي لأهداف الحرب التي أعلنتها الحكومة، أن يمثل مقياساً مهماً لمنسوب التضامن في أوساط الجمهور الإسرائيلي. لقد جرى فحص هذه القضية في إطار سلسلة مستمرة من الاستطلاعات التي أجراها معهد دراسات الأمن القومي، منذ بداية الحرب.

دعم شامل على الرغم من مرور الوقت:

- في الاستطلاعات الثلاثة الأخيرة، التي أُجريت خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر2023، كان واضحاً الدعم القوي لأهداف الحرب من الجمهور اليهودي، في مجمله، بنسبة بلغت نحو 84٪ في 3/12/2023، ثم 76٪ في 17/12، ثم 78٪ في 24/12. ويبدو أن الأمر يشير إلى حاجة المستطلعة آراؤهم إلى التعبير عن مشاعر التضامن مع الجهد الحربي، ومع الجيش، وخصوصاً على خلفية الفظائع المرتكبة في هجوم "حماس" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر.

الميول السياسية والدعم:

- الجمهور الذي يعرّف نفسه بأنه يميني، أو يميني معتدل، يُظهر دعماً قوياً على وجه الخصوص لأهداف الحرب، بلغ نحو 85٪ في استطلاع 24/12، مقارنةً بـ 76٪ ممن يعرّفون أنفسهم بأنهم أنصار لتيار الوسط، في حين كان دعم اليساريين للحرب أقل، إذ بلغت نسبة تأييد الحرب في اليسار المعتدل 53٪ واليسار 43٪. من ضمن مَن يتماهون مع اليسار الذين يمثلون 10٪ فقط من العينة المستطلعة، تم تسجيل منسوب عالٍ واستثنائي بلغ 38٪ من الذين امتنعوا من إبداء آرائهم.

ما بين العلمانيين والمتدينين:

- بحسب استطلاع 12/24، أظهر تقسيم المستطلعة آراؤهم بين علماني ومتدين صورة مثيرة للاهتمام: ففي مقابل معدل عام بلغ 78٪ من الذين يعبّرون عن دعمهم لأهداف الحرب، فإن منسوب العلمانيين الداعمين لأهداف الحرب بلغ 74٪، مقارنةً بمن يعرّفون أنفسهم، إمّا كمتدينين، وإمّا كمحافظين، الذين كانت نسبة دعمهم لأهداف الحرب تبلغ 79٪ و81٪ على التوالي، أمّا قطاع الحريديم (الأرثوذكس) فقد مثل الدعم الأعلى، بنسبة 91٪.

التوزيع العمري:

- بحسب التوزيع العمري، يبدو أن نسبة التأييد الأعلى في الحرب هي من الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 45 و54 عاماً، بـ 84٪ تأييد، ثم يأتي الشبان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18و 24 عاماً، بنسبة تأييد بلغت 80٪، أمّا الأكبر سناً، ممن تبلغ أعمارهم 75 عاماً فما فوق، فهم يعكسون الدعم الأقل، بنسبة بلغت 66٪. يشار إلى أن نسبة هؤلاء تقلّ عن 5٪ من المستطلعة آراؤهم.

ما بين اليهود والعرب:

- هناك 30 و34 ٪، على التوالي، من أبناء المجتمع العربي يؤيدون أهداف الحرب في القضاء على "حماس". هذه النسبة عالية بحد ذاتها، في ظل الظروف. فضلاً عن أن نحو ثلث الذين شملهم الاستطلاع، أجابوا بأنهم "لا يعرفون". يمكن الافتراض أن بعض هؤلاء يميل بصورة متوقعة ومفهومة إلى الامتناع من التعبير عن رأيه في تأييد أهداف الحرب، بسبب حساسية الموضوع. وبافتراض أن هذه هي الحال، فربما يبدو أن نسبة أكبر من العرب تؤيد أهداف الحرب.

تلخيص ومغازٍ

- تشير نتائج الاستطلاعات إلى أهداف الحرب العامة من خلال سؤال واحد، من دون الإشارة إلى المكونات الضمنية للقرار الحكومي والمصاغ بصورة غامضة، عن قصد كما يبدو. إن دراسة العلاقة

بين أهداف الحرب وبين الصمود الاجتماعي الإسرائيلي في أثناء الحرب، هي مسألة تتطلب بحثاً معمقاً، بعد الحرب. أمّا الدعم الشامل لأهداف الحرب، كما يبدو في الاستطلاعات، فهو مرتفع جداً ومستقر، حتى اللحظة.

- منسوب الدعم العالي جداً لأهداف الحرب يعكس شعوراً واضحاً بالمصير المشترك، وينسجم مع الوطنية والتضامن الاجتماعي العالي في إطار الحرب في هذه الأوقات. يُعتبر التضامن الاجتماعي أحد أهم مكونات الصمود الاجتماعي. واستناداً إلى هذا، يمكن الاستنتاج أن الجمهور الإسرائيلي، في أغلبية قطاعاته، متجند بصورة واضحة حتى اللحظة، من أجل الدعم الشامل للحرب، التي يُنظر إليها على أنها "حرب دفاعية عادلة" مفروضة على الإسرائيليين.
- هذه الحرب، التي تُعتبر غير مسبوقة، تاريخياً ومصيرياً، اندلعت في ظل استقطاب اجتماعي وسياسي عميق، ظهر على مدار شهور طويلة، في صورة شرخ متعدد الأبعاد، وناشط، وخطِر، هدّد وحدة المجتمع الإسرائيلي بشدة. وعلى هذه الخلفية، يمثل دعم أهداف الحرب والجيش تغييراً حاداً وانتقالاً إلى شعور التجند الواضح والفوري للجمهور في الجهد الوطني الذي يمكنّنا من استعارة تعبير "rallying around the flag" لوصفه.
- يشمل الدعم التام لأهداف الحرب فئات سكانية تمثل وجهات نظر سياسية واجتماعية مختلفة ومتعارضة: إن توزيع المعطيات وفق منسوب التدين، على سبيل المثال، يشير إلى وجود فروق معينة في نسبة الدعم (بين الحريديين: 91٪، والمتدينين 79٪، والمحافظين 81٪، والعلمانيين 74٪)، إذ إن نِسب تأييد هذه القطاعات جميعها قريبة من المعدل القطري الأعلى، البالغ 78٪ لجميع المستطلعة آراؤهم. كما تبرز ظاهرة، مفادها أنه كلما ازداد منسوب تديُّن الخاضعين للاستطلاع، كلما ازداد منسوب التأييد لأهداف الحرب.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- ينطبق هذا أيضاً عندما ننظر إلى الانتماء السياسي، إذ يظهر مقدار ما من الاختلاف بين الفئات السياسية: فكلما كان الذين شملهم الاستطلاع يمينيين أكثر، كلما كان دعمهم للحرب أعلى. في حين أن الفارق بين أقصى اليمين واليسار في هذا الشأن يبلغ 42٪، وهو فارق أكبر بكثير من الفارق المتعلق بمستوى التديُّن، البالغ 17٪. يمكن أن نستقي من ذلك أن الاستقطاب على خلفية سياسية هو أكبر بكثير من نظيره الديني.
- إجابات العرب من سكان إسرائيل مثيرة للاهتمام، وتكشف صورة فريدة: أشار نحو ثلث هؤلاء إلى أنهم يؤيدون أهداف الحرب. وفي ظل غياب معطيات تتعلق بمنسوب معارضة أهداف الحرب في أوساط المواطنين العرب، يمكننا أن نستنتج أن جزءاً كبيراً منهم، نسبياً، يوافق على الأهداف الإسرائيلية للحرب، على الرغم من الأضرار الجسيمة التي ألحقتها هذه الحرب بأبناء شعبهم.
- يبدو أن الصورة العامة أكثر تعقيداً بكثير: فمن ناحية، يرتبط الدعم الشعبي، كما أظهرت الاستطلاعات، بأحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر، والصدمة الجماعية المستمرة في أعقاب أحداث ذلك اليوم، واعتبار الحرب "حرباً عادلة" لا مفر منها، فإن سلسلة الاستطلاعات تُظهر، من جهة أُخرى، ثقة عالية جداً ومستقرة بالجيش (تبلغ نحو 90 ٪)، وهي ظاهرة تتسّق بصورة جيدة مع الدعم الواسع لأهداف الحرب، مقارنةً بنسبة منخفضة جداً ممن يعبّرون عن ثقتهم بالحكومة (نحو 28٪ فقط).

- يمكن التوقع أن النتائج المتعلقة بالمتغيرات التي تؤثر في الحصانة الوطنية، ستتغير مع استمرار الحرب، وخصوصاً إذا تعقدت الحرب، واتسعت، واستغرقت عدة أشهر، بأشكال وميادين مختلفة. منذ الآن، بات واضحاً وجود شكوك وتساؤلات لدى الجمهور الإسرائيلي بشأن قضايا حساسة، على غرار العقبات التي تعترض استعادة المخطوفين، وما يبدو تراخياً متواصلاً في التحرك العسكري، والحالة على الجبهة الشمالية، ومسألة "اليوم التالي" في قطاع غزة. كما أن الخطاب الشعبي المستقطب

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

والمسموم الذي ساد قبل الحرب، بات يعود إلى مكانه في المقدمة الآن. كل سبب من هذه الأسباب وحده، أو كلها مجتمعةً، يمكن أن يؤدي إلى تراجُع الدعم لأهداف الحرب، والشعور بالتضامن الشعبي الإسرائيلي حيالها.

أخبار وتصريحات

[قيادة الجيش الإسرائيلي تقرّر تعيين فريق خارجي للتحقيق في سلسلة الإخفاقات الاستخباراتية والعسكرية التي تزامنت مع هجوم "حماس" يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/1/5

أعلن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال هرتسي هليفي أمس (الخميس) أن قيادة الجيش قررت تعيين فريق خارجي للتحقيق في سلسلة الإخفاقات الاستخباراتية والعسكرية التي تزامنت مع الهجوم الذي قامت به حركة "حماس" يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وكذلك لتقصّي وقائع سير العمليات العسكرية في إطار الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة.

وسيضم فريق التحقيق كلاً من وزير الدفاع السابق والرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي شاؤول موفاز، والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية ["أمان"] اللواء في الاحتياط أهارون زئيفي – فركش، والقائد السابق للمنطقة العسكرية الجنوبية اللواء في الاحتياط سامي ترجمان.

وسيبدأ فريق التحقيق عمله خلال الفترة القريبة المقبلة، فور حصول أعضائه على كتب التعيين الرسمية من هيئة الأركان العامة.

وعلمت صحيفة "يديعوت أحرونوت" بأن التحقيقات ستتم بالتوازي مع لجنة فحص داخلية تابعة لهيئة الأركان العامة يترأسها اللواء موتي باروخ.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في قيادة الجيش الإسرائيلي إنه لا توجد أي صلة بين الإجراءات القانونية التي ستبدأ ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية في لاهاي وبين فريق التحقيق الخارجي هذا.

ووفقاً لهذه المصادر نفسها، من المتوقع أن يؤدي تحقيق هيئة الأركان العامة إلى خطوتين مهمتين، هما إجراء مزيد من التحقيقات، وتحمّل المسؤولية من جانب هيئات أُخرى في المؤسسة الأمنية والحكومة والكنيست.

[إسرائيل تختار خبيراً بريطانياً في القانون الدولي ليمثلها أمام محكمة العدل الدولية في سياق الردّ على دعوى جنوب أفريقيا]

"هآرتس"، 2024/1/5

اختارت إسرائيل الخبير البريطاني في القانون الدولي البروفيسور مالكولم شو، ليمثلها أمام محكمة العدل الدولية في سياق الردّ على الدعوى التي قدمتها جنوب أفريقيا إلى هذه المحكمة، وطالبت فيها بمقاضاة إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية في قطاع غزة.

وقد أُعلن أول أمس (الأربعاء) أن محكمة العدل الدولية في لاهاي ستعقد أولى جلساتها، للنظر في الدعوى ضد إسرائيل يومَي الخميس والجمعة المقبلين، 11 و12 كانون الثاني/يناير الحالي.

وعمل البروفيسور شو سابقاً كمحاضر زائر في الجامعة العبرية في القدس، وفي مركز "لاوترباخت" للقانون الدولي التابع لجامعة كمبريدج في بريطانيا، وأصبح عضواً في مجلس أمناء المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن.

وقالت مصادر سياسية رفيعة المستوى في القدس أمس (الخميس) إن عملية النظر في الدعوى القانونية من طرف محكمة العدل الدولية قد تستغرق عدة أعوام، لكن في مرحلتها الأولى التي ستبدأ قريباً، تطالب جنوب أفريقيا بأن تعلن المحكمة أن إسرائيل ترتكب أعمالاً يمكن اعتبارها إبادة جماعية في غزة، وأن تُصدر أمراً

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

يُلزمها الامتناع من الاستمرار في هذه الجرائم، واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الإبادة الجماعية.

وقال أحد هذه المصادر إن إسرائيل تدرس رفع دعوى مضادة ضد جنوب أفريقيا وإيران وحركة "حماس" في محكمة العدل الدولية، رداً على الدعوى الجنوب أفريقية. وأضاف: "على الرغم من أن 'حماس' ليست عضواً في اتفاقية منع الإبادة الجماعية التي أُنشئت على أساسها محكمة العدل الدولية، فإن إسرائيل تدرس ما إذا كان من الممكن، قانونياً، مقاضاة هذه الحركة أيضاً".

وأكد هذا المصدر أن إسرائيل لن تغيّر، أو تلغي عملياتها العسكرية في قطاع غزة تحت وطأة التهديد القضائي، وأشار إلى أن جميع العمليات التي تم تنفيذها حتى الآن في إطار القتال، تمت بناءً على مشورة قانونية.

وكان رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي أكد هذا الأسبوع أن إسرائيل وقّعت اتفاقية مناهضة الإبادة الجماعية منذ عقود، وبالتأكيد لن تُقاطع المناقشة في محكمة العدل الدولية، وستشارك فيها.

[تقرير: الشرطة الإسرائيلية تواجه صعوبات جمّة في العثور على ضحايا اعتداءات جنسية يمكن أن يكونوا تعرضوا لها خلال هجوم "حماس"]

"هآرتس"، 2024/1/5

علمت صحيفة "هآرتس" بأن الشرطة الإسرائيلية تواجه صعوبات جمّة في العثور على ضحايا اعتداءات جنسية يمكن أن يكونوا تعرضوا لها خلال الهجوم الذي نفّذته حركة "حماس" ضد مستوطنات "غلاف غزة" في جنوب إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما تواجه الشرطة صعوبات في العثور على شهود عيان على جرائم جنسية كهذه، وحتى الحالات القليلة التي جمعت فيها الشرطة شهادات بشأن جرائم جنسية كهذه، فإنها فشلت في ربط الأفعال المزعومة بالضحايا الذين تضرروا منها.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الشهادات التي تناولتها وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية، بما في ذلك صحيفة "نيويورك تايمز"، والتي تحدثت عن اعتداءات جنسية مزعومة خلال الهجوم المذكور، تستند إلى شهادة شابة إسرائيلية يُشار إليها بالحرف "س"، عُرض مقطع فيديو معدّل لشهادتها في منظمة الأمم المتحدة.

كما علمت الصحيفة بأنه في ظل هذه الصعوبات في إثبات ارتكاب جرائم جنسية بحق إسرائيليات خلال هجوم حركة "حماس"، قررت الشرطة التوجه إلى الجمهور العريض ومناشدة أولئك الذين لديهم معلومات بهذا الشأن الإدلاء بشهاداتهم في هذا الشأن.

وقالت ضابطة الشرطة المسؤولة عن التحقيق في جرائم جنسية وقعت في أثناء هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر للصحيفة، إن الشرطة لديها أدلة ظرفية على ارتكاب جرائم كهذه، لكن واجبها يحتّم عليها في النهاية العثور على دعم لهذه الأدلة وتحديد هوية الضحايا.

وكانت المؤسسة السياسية الإسرائيلية سعت في وقت مبكر لترويج رواية، مفادها أن عناصر "حماس" ارتكبوا جرائم عنف جنسي واغتصاب خلال هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وتبنّت هذه الرواية إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، التي ادّعت أنه وصلت إليها تقارير تفيد بأن "حماس" استخدمت الاغتصاب لترويع النساء خلال ذلك الهجوم، على بالرغم من عدم وجود أدلة تدعم وتثبت هذه الرواية، وكذلك على الرغم من أن معهد الطب الشرعي أكد عدم وجود أدلة قوية لديه تثبت ارتكاب مثل هذه الجرائم، وهو ما جعل المحققين غير قادرين على تحديد هوية أي ضحايا لها.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[استطلاع "معاريف" الأسبوعي: في حال إجراء الانتخابات العامة الآن، سيحصل "معسكر نتنياهو" على 46 مقعداً ومعسكر الأحزاب المناوئة له على 64 مقعداً]

"معاريف"، 2024/1/5

أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أجرته صحيفة "معاريف" أمس (الخميس)، أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن، سيحصل كلٌّ من قوائم معسكر الأحزاب المؤيدة لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 46 مقعداً (أكثر بمقعد من عدد المقاعد التي حصلت عليها في استطلاع الأسبوع ما قبل الماضي)، في حين أن قوائم معسكر الأحزاب المناوئة له ستحصل على 64 مقعداً (أقل بمقعد من عدد المقاعد التي حصلت عليها في استطلاع الأسبوع ما قبل الماضي). ويحصل كلٌّ من قائمة التحالف بين حداش [الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة] وتعل [الحركة العربية للتغيير]، وقائمة راعام [القائمة العربية الموحدة] على 5 مقاعد، ولن تتمكن قائمة بلد [التجمع الوطني الديمقراطي] من تجاوز نسبة الحسم (3.25٪).

ووفقاً للاستطلاع، ستحصل قائمة حزب الليكود برئاسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على 19 مقعداً، وتحصل قائمة تحالُف "المعسكر الرسمي" برئاسة عضو الكنيست والوزير في "كابينيت الحرب" بني غانتس على 36 مقعداً، وتحصل قائمة "يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد على 14 مقعداً.

وتحصل قائمة حزب "الصهيونية الدينية" برئاسة الوزير بتسلئيل سموتريتش على 4 مقاعد، في حين تحصل قائمة "عوتسما يهوديت" ["قوة يهودية"] برئاسة الوزير إيتمار بن غفير على 8 مقاعد، وتحصل قائمة حزب شاس لليهود الحريديم [المتشددون دينياً] الشرقيين على 9 مقاعد، وتحصل قائمة حزب يهدوت هتوراه الحريدي على 6 مقاعد، وتحصل قائمة حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة عضو

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الكنيست أفيغدور ليبرمان على 10 مقاعد، وتحصل قائمة حزب ميرتس على 4 مقاعد، في حين أن قائمة حزب العمل لن تتمكن من تجاوز نسبة الحسم.

وقال 48٪ من المستطلعين إن رئيس تحالُف "المعسكر الرسمي" بني غانتس هو الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، في حين قال 34٪ منهم إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو هو الأنسب.

وشمل الاستطلاع عيّنة مؤلفة من 519 شخصاً يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل، مع نسبة خطأ حدّها الأقصى 4.3٪.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

محمد عزة دروزة (1305–1404 هـ/ 1887–1984 م): سيرة ذاتية مقتطفة من مذكراته

تأليف: محمد عزة دروزة
تحرير وتقديم: وليد الخالدي
تدقيق وفهرسة: سمير الديك

محمد عزة دروزة: ولد فى نابلس (1887)، وغدا من أبرز أعلام فلسطين والمشرق طراً فى القرن العشرين. عاصر العهود العثمانية والفيصلية السورية (1919 – 1920) والانتدابية وما بعد الانتداب. انتسب إلى جمعية الفتاة السرية (1915)، وساهم فى تأسيس حزب الاستقلال فى دمشق (1919) وفى القدس (1932). ساهم فى تأسيس مدرسة النجاح بنابلس فى العشرينيات، وتولّى مديرية الأوقاف الإسلامية بالقدس فى الثلاثينيات. أدار الثورة الكبرى المسلحة بزعامة الحاج أمين الحسينى ضد التقسيم (1937–1939). شارك فى قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961)، وذاق السجن والهجرة من الوطن، وألّف نحو 50 كتاباً، عدا عن مئات المقالات فى التاريخ (الإسلامى والعربى والفلسطينى القديم والحديث) والدين واليهودية، كان مسك ختامها «مذكراته». ينتمي إلى رعيل قائد عروبى. توفى سنة 1984 فى دمشق حيث دفن رحمات الله عليه.

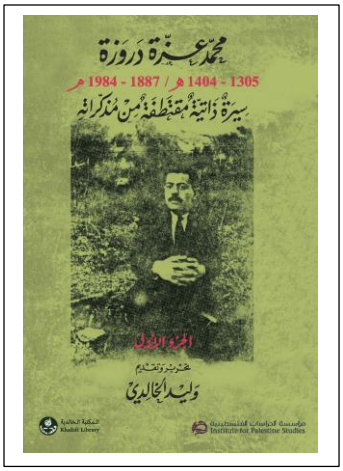

شرع دروزة فى تدوين يومياته سنة 1932، وعكف على تبييضها فى أواخر السبعينيات فى دمشق، وتولّى طباعتها الناشر التونسى الفذّ الحبيب اللّمسى. وصدرت فى بيروت (دار الغرب الإسلامى) سنة 1993 فى ستة مجلدات (بلغ عدد صفحاتها 4242) بعنوان «مذكرات محمد عزة دروزة 1305هـ–1404هـ/ 1887م–1984م»، وهى تعتبر من أهم المصادر الأولية للمتخصصين بتاريخ فلسطين والحركة العربية فى البلاد الشامية فى القرن العشرين. ولحرصنا على تعريف الأجيال العربية الصاعدة بالكاتب أسقطنا من المذكرات الأم ما لم نعتبره من باب السيرة الذاتية فجاء النص الأصلى فى هذه المقتطفات التى وضعنا لها مقدمة تشرح نهجنا فى اختيارها وتتضمن لمحات عن بعض نواحي نشاط دروزة السياسي والقلمي طوال حياته المديدة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر